

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قال المجد في شرحه عقد الخلطة جعل كل واحد منهما كالآذن لخليطه في الإخراج عنه واختار صاحب الرعاية عدم الإجزاء لعدم نيته .
- قلت وهو الصواب .
- وتقدم في زكاة حصة المضارب من الربح أنه لا يجوز إخراج الزكاة من مال المضاربة بلا إذن نص عليه لأنه وقاية .
- قال في الفروع فدل أنه يجوز لولا المانع .
- وقال أيضا ولعل كلامهم في إذن كل شريك للآخر في إخراج زكاته يوافق ما اختاره في الرعاية ويشبه هذا أن عقد الشركة يفيد التصرف بلا إذن صريح على الأصح انتهى & باب زكاة الخارج من الأرض .
- قوله تجب الزكاة في الحبوب كلها وفي كل ثمر يكال ويدخر .
- هذا المذهب عند جماعة من الأصحاب منهم المصنف والشارح .
- قال في الفروع والمذهب عند جماعة تجب في كل مكيل مدخر من حب وثمر انتهى .
- فيجب على هذا في كل مكيل يدخر من الحبوب والثمار مما يقتات به وغيره وهو من المفردات
- فدخل في كلامه البر والعلس والشعير والسلت والأرز والذرة والدخن والفل والعدس والحمص واللوبيا والجلبان والماش والترمس والسسم والخشخاش ونحوه .
- ويدخل في كلامه أيضا بذر البقول كبذر الهندبا والكرفس وغيرهما .
- ويدخل بذر الرياحين بأسرها وأبازير القدور كالكسفرة والكمون